

## إخوان الجزائر يقفزون من قارب الحراك للعودة إلى حضن السلطة

الشؤون الدينية السابق المحسوب على النظام السابق بوعلام غلام الله، "الجزائريين إلى الانخراط القوي والواسع، في مبادرة تعديل الدستور التي أقرها الرئيس عبدالمجيد تبون من أجل إرساء قواعد مؤسسات جمهورية جديدة وشريعية".

والمحت رسالة المجلس، إلى "تكريس ثوابت الدين الإسلامي وثورة التحرير" في الدستور القادم، من خلال الدعوة إلى دعم مسعى السلطة في المشروع الجديد، ليكون بذلك أول مشروع مجتمعي يمزج بين الأصول الروحية والنضالات الشعبية.

ولم يفوت الفرصة للإشادة بدعوة "الحوار والهدى الممدودة التي أطلقها الرئيس الجديد في أول خطاب له، والمساهمة الفعالة في مد جسور الأخوة الوطنية وتجاوز المحسن والأزمات، والحفاظ على وحدة الوطن والنسيج الاجتماعي واستقراره".

ولفت إلى أن "المغالبة تكون بالسلوك الحضاري وبوسائل الإقناع وتحمل المسؤولية من خلال الانخراط في العمل الجمعي والتمثيلي، وأن استحقاق الـ12 من ديسمبر الماضي، هو انتصار للشعب الجزائري، صنع بفضل اليقظة والتبصر لما يحاك ضد الوطن وما ينتظره من تحديات ومخاطر، وأن أفضل سلاح لإحباط المؤامرات

وإحدى أمن الوطن ووحدة الشعب يكمن في وحدة الشعب وتضامنه".

وكان الرئيس عبدالمجيد تبون قد عين الخبير الدستوري أحمد لعرابة، على رأس لجنة أوكلت تعديلات عميقة على الدستور، قبل إحالته على البرلمان للمصادقة ثم طرحه على الاستفتاء في غضون الثلاثي الأول من العام الجاري.

الجزائر - بدأت أولى التفاعلات السياسية في الجزائر مع توجه السلطة الجديدة إلى إجراء تعديل دستوري عميق في غضون الثلاثي الأول من العام الجاري، حيث كان أكبر الأحزاب الإسلامية في البلاد أول المبادرين بتشكيل لجنة مختصة للتفاعل مع الموضوع، في حين دعا المجلس الإسلامي الأعلى، إلى الانخراط القوي والواسع في بناء مؤسسات الدولة.

ونصبت حركة مجتمع السلم (الإخوانية)، لجنة خاصة مكونة من خبراء في القانون ونواب برلمانيين لمناقشة وإعداد مقترحات الحركة بشأن تعديل مرتقب للدستور، ليكون بذلك أول موقف تفاعلي لـ"حمس"، مع السلطة الجديدة في البلاد، رغم مقاطعتها للانتخابات الرئاسية وعدم المشاركة فيها، ويؤكد على مقاربة التلون السياسي عند أحزاب التيار الإسلامي في الجزائر.

وانطلقت، الخميس، أشغال ملتقى وطني لهيئات الحركة من أجل دراسة والتشاور حول ما أسماه جدول الأعمال بـ"التطورات الأخيرة في البلاد" ودعوة السلطة لفتح حوار سياسي شامل قريبا، فضلا عن عمل اللجنة المنصبة من أجل إعداد وثيقة حمس في مشاورات تعديل الدستور.

وأبدى رئيس حمس عبدالرزاق مقرى، في تصريحاته الأخيرة، عن استعداد حركة مجتمع السلم للتعاون مع السلطة الجديدة، ودعا إلى "منح الوقت الكافي للرئيس عبدالمجيد تبون من أجل تنفيذ التعهدات التي أطلقها خلال حملته الانتخابية"، وهو تحول لافت في مواقف حمس التي ركبت موجة الحراك الشعبي منذ أسابعه الأولى، وتريد الآن القفز من القارب بعدما استشعرت استعداد السلطة

لإتمام المبادرة، وفشل الاحتجاجات السياسية في فرض منطقتها بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة. وفي سياق متصل دعا المجلس الإسلامي الأعلى، (هيئة دينية حكومية) يرأسها وزير

الإقليم الجنوبية في اتجاه السنغال عبر موريتانيا. ولوحت الجبهة الانفصالية بالشعوب على الرالي بـ"استخدام كل الوسائل" وهذه إشارة إلى عمل تصعيدي ضد المغرب الذي يعبره الرالي. ويعتبر الرالي بمثابة اعتراف ضمني من المنظمين بسيادة المغرب على طول المسافة الفاصلة بين أقاليمه الجنوبية وحدود موريتانيا. ويضع منظمو الرالي أفريقيا البيئي، في اعلاسه، بخريطة المغرب كاملة من جهة الجنوب، دون إشارة إلى جغرافية الجزائر أو مخيمات البوليساريو.

## تصعيد الدبلوماسية الجزائرية يعيد نزاع الصحراء إلى مربع التوتر

الجزائر تعتبر فتح قنصلية غامبيا في الصحراء المغربية استفزازيا



الجزائر تستشعر تراجع تأثيرها في أفريقيا

الثاني فهو استشعار الجزائر تضيق مساحة تأثيرها على عدد من الدول الإفريقية منذ استعادة المغرب مقعده في الاتحاد الأفريقي. ويفسر مراقبون العامل الثالث بالرد الجزائري على مناقشة البرلمان المغربي مشاريع قوانين ييسر من خلالها المغرب سيادته لأول مرة على كامل مياه أقاليمه الجنوبية.

وفي سياق ذي صلة وجهت جبهة البوليساريو تهديدات للمشاركين في "رالي أفريقيا البيئي" المعروف باسم "رالي أفريقيا إيكو رايس"، الاتيين من أوروبا حيث ينتظر أن يعبروا

شكل انتقاد الجزائر قرار غامبيا فتح قنصلية في مدينة الداخلة المغربية، إضافة إلى تصريحات سابقة للرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون تؤكد فيها دعمه لجبهة البوليساريو الانفصالية، إحياء للتوتر بنزاع الصحراء، وتحديدا جديدا لمحاولات المغرب بسط سيادته على كامل أقاليمه.

محمد ماموني العلوي

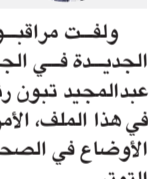
الرباط - اعتبرت الجزائر أن قرار غامبيا فتح قنصلية بمدينة الداخلة في الصحراء المغربية يشكل "عملا استفزازيا" وخرقا للقانون الدولي، وفق بيان للخارجية الجزائرية. وشددت الوزارة الأربعاء، على أن افتتاح بشكل "انتهاكا صارخا لمعايير القانون الدولي، والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة".

وأضافت أن "هذا العمل الاستفزازي الذي يهدف إلى تقييد عملية تسوية مسألة الصحراء تحت رعاية الأمم المتحدة، ينتهك القواعد والمبادئ التي تحكم وضع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والحق غير القابل للشعب الصحراوي في تقرير المصير".

وافتح غامبيا، الثلاثاء، قنصلية عامة بالداخلة، في حضور وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغربية المقيمين في الخارج، ناصر بوريطة، ونظيره الغامبي مامادو تانفارو.

وأكد وزير الخارجية الغامبي، أن قرار بلاده عمل سيادي ينسجم مع القواعد والإعراف الدبلوماسية، مضيفا أن "المغرب يمارس سيادته الفعلية على صحرائه". وتابع: "أي انتقاد لهذا القرار يمثل تدخلا في العلاقات الدبلوماسية التي تسبجها دولتان أفريقيتان تتمتعان بالسيادة، هما المغرب وغامبيا".

مامادو تانفارو  
قرار غامبيا عمل سيادي ينسجم مع القواعد والإعراف الدبلوماسية



ولفت مراقبون إلى أن السلطة الجديدة في الجزائر، منذ انتخاب عبدالمجيد تبون رئيسا تشدد مواقفها في هذا الملف، الأمر الذي يدفع إلى تعقيد الأوضاع في الصحراء والعودة إلى مربع التوتر.

ويرى المحلل السياسي المهتم بقضية الصحراء، نوفل بوعمري، إن "السلطة الجزائرية باتت لا تتقن

## سعيد يحشد لتعديل نظام الحكم في تونس

### شبهات فساد حول مرشحين لحكومة الجملي

وحدد البرلمان جلسة عامة الجمعة للتصويت على منح الثقة للحكومة، ولكن ليست هناك ضمانات رسمية بشأن تحقيق أغلبية مطلقة للحكومة المقترحة من الجملي.

وعرض الجملي المرشح من قبل الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية، حركة النهضة الإسلامية، الذي يقدم نفسه باعتباره شخصية مستقلة، حكومة كفاءات مستقلة بعد فشل مشاوراته مع الأحزاب لتشكيل حكومة سياسية.

وتضم الحكومة المقترحة 28 وزيرا و14 كاتب دولة (برتبة وزير). وتحتاج للأغلبية المطلقة لنيل ثقة البرلمان المكون من 217 نائبا. وكانت ثلاثة أحزاب تونسية، على الأقل، قالت في وقت سابق إنها لن تصوت للحكومة المقترحة في البرلمان.

وأوضح النائب في البرلمان هيكلم الكمي، عن حزب حركة الشعب، أن "الحزب لن يمنح ثقته للحكومة المقترحة من الجملي بسبب تحفظات على ترشيحها وأسماء عدد من الوزراء".

تونس - أخطرت هيئة مكافحة الفساد في تونس رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي، الخميس، بشأن شبهات فساد تحوم حول عدد من الوزراء المرشحين، في رسالة رسمية.

ووجهت الهيئة رسالة تشمل أسماء وزراء وكتاب دولة تضمنتها تشكيلة حكومة الجملي، والتي سيقع عرضها على البرلمان، الجمعة، في جلسة منح الثقة، الأمر الذي يعزز التكهانات بسقوط حكومة الجملي المقترحة.

وقال المتحدث الإعلامي لدى الهيئة لوكالة الأنباء التونسية وأهل الوني في بعض الأسماء "تعلقت بهم شبهات فساد ولهم ملفات مودعة لدى الهيئة ما زالت في طور التحقيق".

وأضاف الوني في "إن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد كانت تنتظر من الجملي أن يطلب منها ملفات عن كل أعضاء حكومته المقترحة ولكنه لم يفعل، وبالتالي "بادرت الهيئة بمراسلته بخصوص بعض الأسماء المقترحة"، مشيرا إلى أن "هذا الإجراء يقوم به الهيئة مع كل الحكومات".

ومباشرة، إضافة إلى حكومة يمنحها البرلمان الثقة. وترتبط صلاحيات الرئيس بحسب الدستور التونسي بشكل أساسي بالسياسة الخارجية والأمن القومي والدفاع والوظائف العليا في الدولة.

وأبدت أوساط سياسية في حديثها لـ"العرب" تفهمها لهذه الدعوة، غير أنها اعتبرت أن توقيتها لا يتلاءم مع انتظارات الشارع التونسي الذي يتطلع إلى تحسين أوضاعه المعيشية ومعالجة الأزمة الاقتصادية الخانقة.

وقال عصام الشابي الأمين العام للحزب الجمهوري لـ"العرب" إن "سعيد ينادي منذ عام 2011 بنظام انتخابي مغاير وتعديل الدستور وتغيير النظام السياسي وهذا لا أراه سليما". واستدرك الشابي بالقول "لا أراه أولوية مقارنة بما ينتظره التونسيون.. الأهم هو الالتفات للملفات الاقتصادية والاجتماعية".

بدوره اعتبر كمال القرقروري أمين عام حزب التكتل في حديثه لـ"العرب" فيما يخص تعديل القانون الانتخابي أن "الأسلم التصويت على قائمات من اقتراع أغلبي في دورتين دون المساس بالدستور الذي لم يكتمل تركيزه وتجربته بعد".

وسبق أن طالبت أحزاب بتعديل نظام الحكم وحملته أسباب الأزمة السياسية في تونس والتجاذبات الحزبية والصراع المتواصل على السلطة.

وأضاف سعيد على هامش زيارة إلى محافظة القصيرين، مساء الأربعاء، أن "تونس دخلت مرحلة جديدة تاريخية ومختلفة عن المراحل السابقة مما يتطلب ليات جديدة وفكر سياسيا جديدا إلا أن الأدوات القانونية المتاحة فيها لا تكفي لتغيير الأوضاع".

واعتبر سعيد أن "الدستور الحالي هو سبب التشتت في المشهد السياسي وقد حان الوقت لمراجعتة ومراجعة القانون الانتخابي والانتقال إلى الجمهورية الثانية التي يكون فيها تنظيم إداري

ويحد النظام البرلماني الذي أقره دستور 2014 من هيمنة رئيس الجمهورية على الدولة، وتوزع السلطة السياسية، وفق النظام السياسي الجديد، على ثلاث مؤسسات هي، مجلس نواب الشعب -البرلمان المنتخب مباشرة من الشعب- ورئيس الجمهورية المنتخب أيضا



رئيس بصلاحيات محدودة